DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705 ISSN : 2072-6317(P) - 2572-5440(O)

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

مجلة اوروك للعلوم الانسانية

موقع المجلة: www.muthuruk.mu.edu.iq

العنف والتطرف الفكري وتأثيرهما على التعايش السلمي وبناء الدولة في العراق بعد 2003

عباس جابر عبدالله *

جامعة المثنى / كلية التربية للعلوم الانسانية

معلومات المقالة

تاريخ المقالة :

تاريخ الاستلام: 2022/6/26

تاريخ التعديل : ------

قبـول النشـر: 2022/8/2

متوفر على النت: 2022/11/15

الكلمات المفتاحية :

العنف في العراق ، التطرف الفكري في العراق ، بناء الدولة ، التعايش السلمي.

الملخص

ادى التطرف الفكري والعنف الى بلورة حالة من الصراع السياسي-الاجتماعي والاقتصادي بين الاطراف المؤسسة للعملية السياسية في العراق، مما اضعف اطر بناء دولة حديثة قادرة على استيعاب كل مكونات الشعب العراقي بعد 2003 ، خصوصاً بعد الفرصة التاريخية التي جاءت الى صانع القرار السياسي لاسيما بعد انتهاء حقبة النظام الشمولي (الديكتاتوري). فكان لضعف وهشاشة الدولة العراقية في هياكلها المختلفة الدور الكبير للتحول الى تطرف صانع القرار السياسي حسب الانتماء المذهبي (العقائدي) لا الوطن والابتعاد عن الولاء الوطني صوب دولة المكونات الطائفية التي تؤمن بالعنف والتطرف الايديولوجي الذي اثر بشكل كبير على التعايش السلمي في العراق. فصار العنف والتطرف هم من يتحكموا ببناء الدولة تتقاسمهما اطراف السلطة الحاكمة وفقا للمحاصصة الحزبية المذهبية والولاءات المناطقية. حاول البحث ايضا ايجاد الحلول التي تتطلع لتأسيس تلك الدولة الحديثة شرط ان تحظى بالقبول المجتمعي بعيدا عن العنف والتطرف الفكري بحيث يحافظ على روح المواطنة والانتماء اولا والتعايش السلمي ثانياً ، وبعد ذلك تخضع تلك الدولة للمبادئ الوطنية التي ترفض كل انواع الاقصاء السياسي، الاقتصادي، والاجتماعي. وبالتالي توحيد كل اراء صناع القرار السياسي من اجل تأسيس هوية عراقية وطنية ترفض كل اشكال التطرف والعنف لبناء دولة المؤسسات لا الانتماءات. كما تناول البحث اشكالية بناء الدولة بعد 2003، الى جانب اهم الاسس والقواعد التي تكفل نجاح بناء الدولة العراقية، ولعل ابرز تلك الاسس الاصلاح السياسي وانهاء المحاصصة السياسية والحزبية المتأتية من تطرف وعنف افكار زعماء الكتل المشكلة للحكومة.

©جميع الحقوق محفوظة لدى جامعة المثنى 2022

المقدمـة:

ان استمرار التمسك بالإرث الماضي الداعم لحالة عدم الاستقرار السياسي في العراق المتمثل بالعنف والتطرف الفكري، ازداد بشكل كبير في 28 حزيران 2004 عندما قامت الولايات المتحدة الاميركية بأنهاء اعمال حاكمها المدني على العراق بول برايمر، وبالتالي فتحت الطريق لتأسيس حكومة مؤقتة كانت لها افرازاتها ومخرجاتها الى يومنا هذا وعلى الاصعدة كافة ، السياسية والاقتصادية والاجتماعية بل الدينية والثقافية على حد سواء على الشعب العراقي من الشمال الى الجنوب. لذا باتت اشكالية تكوين دولة عراقية حديثة تتبع الاسلوب الديمقراطي التوافقي معضلة حقيقية تتمثل بأبرز صورها الا وهي اضمحلال وفقدان الهوية الوطنية نتيجة الصراعات السياسية بين الاطراف السياسية. ورغم التعدد الاجتماعي (جوهر بناء الدولة الحديثة) الذي يعد احد ابرز صور الفسيفساء الاجتماعي لتكوين دولة المواطنة ، الا انه لم يسهم في حل المعضلة بالشكل

*الناشر الرئيسي : E-mail : Abbas.almohammed@mu.edu.iq

المطلق بل زاد في تعقيد وتشابك ما موجود على ارض الواقع كونه اوجد معضلات متداخلة اخرى متعلق بعضها بعدم بيان صور واوجه ومعالم الهوية العراقية الحقيقية ، فكل مكون او طرف يبحث عن اطراف دولية او اقليمية يحتمي ويستقوي بها. عليه ازداد حالة التماحك السياسي بين الاطراف والاحزاب السياسية التي كونت دولة على اساس يفتقد كل الاساسيات الرئيسة لبناء الدولة، كالإصلاح السياسي والاقتصادي والتوافق الجمعي الديمقراطي لكل المكونات المؤسسة للعملية السياسية في العراق.

مما تقدم سيعالج البحث **اشكالية حتمية مهمة** الا وهي ما هو مفهوم التطرف الفكري والعنف والتعايش السلمي؟ وهل اثر ذلك بشكل كبير على بناء الدولة في العراق بعد 2003 ؟ وما هي الأسباب الرئيسة الداعمة للعنف والتطرف الفكري (الايديولوجي) وما تأثيرهما على التعايش السلمي وبناء الدولة في العراق؟

عليه **فرضية البحث** ترى ان بناء الدولة في العراق تواجه عدد من التحديات والمعوقات يأتي على رأسها تحول التعددية الاجتماعية الى خلافات سياسية افرزت الكثير من المشاكل في مقدمتها ظهور بروز حالتي العنف والتطرف الفكري وغياب التعايش السلمي، اضافة الى الاشكاليات السياسية والاقتصادية لبناء الدولة التي عجز صانع القرار السياسي العراقي عن حلها كان على رأسها توفير الأمن والخدمات للشعب وضمان القانون والنظام اللازمين لبناء دولة المواطنة، الى جانب اقامة تشريع اقتصادي حديث يتلاءم والمرحلة المقبلة مع تنمية اقتصادية مستدامة تحافظ على شكل وديمومة الدولة المزمع بناءها. ومن المعروف ان هذا من الصعب تحقيقه بدون الاستعداد الكامل لبعض الشروط الرئيسة ومن ضمنها القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التوافقية من اجل المحافظة على الثقة الموجودة بين السلطة الحاكمة والشعب.

من هنا جاء البحث ليتناول محاور رئيسة ثلاثة ، ناقش الاول التطرف الفكري والعنف في العراق / الاسباب واستراتيجيات المكافحة ، بينما تناول الثاني اشكالية بناء الدولة العراقية الحديثة ، قراءة في الاسباب الداعمة ، ليختم المحور الثالث الاصلاحات الضرورية لإعادة بناء الدولة العراقية.

المحورالاول : التطرف الفكري والعنف في العراق / التأصيل النظري

يشير معهد إنتربرايز الاميركي ان التطرف ما هو الا الدليل على الابتعاد عن الوسطية سواء اكان ذلك الابتعاد في المغالاة (بالاعتقاد بالفكر) أو (المغالاة برفضه قطعاً)، بمعنى اخر ان التطرف بكل انواعهُ يكون بالاعتقاد الايديولوجي أو السلوكيات الفردية او الجماعية باعتبارها أداء الشعائر والطقوس الدينية مع المغالاة فكرياً بها. هذه المغالاة بصورة عامة لا تستوجب العقوبات القانونية في الدولة بحكم حريات الفرد عن طريق اختياره لعقيدته الدينية والمذهبية أو الايديولوجية على الرغم ان الأنظمة القمعية الشمولية خصوصا في الدول العربية تحد بالمطلق من الحريات الفردية لاسيما عند الشعور باحتمالية وجود خطر حقيقي يهدد تلك الأنظمة من السلوكيات والايديولوجيات الفكرية الناجمة من التطرف والمغالاة[1].

الرأي السائد هو انه هناك تعارض كبير بين العنف والتطرف الفكري بطابعه الديني مع القيم الأخلاقية والإنسانية لا بل هناك تعارض كبير حتى مع كل مقومات المجتمعات المدنية والحضرية السائدة. ان افتقاد التعايش السلمي الناتج من العنف والتطرف بكل انواعه يخلق نوعاً من عدم التوازن المجتمعي بين الدولة ثم يحول دون الاستقرار السياسي مروراً بالجانب الاقتصادي ومن ثم الجوانب الاخرى حتى يكون في الاخير عائقاً رئيساً بجوهر الحقوق والحريات العامة[2]. بالتالي يقود ذلك الى تجذر حالة من التفكك الاجتماعي والنزاعات بين الفرد أو المجتمع ككل[3]. والعراق صورة خاصة ونموذج كحال بلدان اخرى حول العالم العربي تحديداً، يعاني من سلوكيات التطرف الفكري (العنيف) بكل صوره الدينية والقبلية (العشائرية) والاجتماعية وحتى الثقافية منها.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

في الواقع إن العنف والتطرف الفكري في العراق ما هما الا حتمية تاريخية سياسية واجتماعية، افرزا تفاعلات ايجابية واخرى سلبية عبر مراحل التاريخ كانا بنظام وايديولوجيات الحكام في مرحلته التاريخية السابقة والحالية، لذا ظهرت في العراق مراحل للتعايش السلمي وبالمقابل ظهرت انتكاسات جراء العنف والتطرف الفكري، عليه لن نذهب بعيدًا عن عمق التاريخ ولكن نستطيع ان نذكر ان المدة المحصورة بين بداية نشوء الدولة العراقية عام 1921 والتاريخ المعاصر اتجهت المجتمعات في العراق بجانها القومي والديني الى قسمين رئيسيين قسم حاكم والاخر محكوم[4]، ومن هنا كان نصيب المجتمعات (القومية - الدينية) الرضوخ لسلطة وسطوة الحكم المطلق المتحكم سلطويا بسياسات الدولة سياسيا واقتصاديا.

وفي تلك الفترة لم يستطع الحكام في العراق أن يفهموا الحتمية التاريخية للتعددية القومية / الدينية (المحرك الاساس للعنف والتطرف الفكري في العراق) وإقصائهم للطبقة المثقفة بما فيهم الأكاديميين في بناء الدولة العراقية القائمة بالأساس على التعايش السلمي بين المجتمعات القومية والدينية وامحاء كل اساليب التطرف والعنف. إضافةً الى ذلك نلحظ تأثير بعض العوامل السياسية الداخلية على عدم ولادة الدولة العراقية الديمقراطية القادرة على بناء دولة نموذجية رافضة لكل انواع التعصب الفكري والاتجاه صوب تكوين اطر البناء المجتمعي المتعدد. كما ان لتدخل دول الجوار والاطراف الدولية الاخرى في الشأن العراقي عامل معرقل للاستقرار السياسي - الاقتصادي والاجتماعي في العراق لأن طريقة تفكير الحكام منعت بشكل كبير المجتمعات المتعددة (المحرك الرئيس لولادة العنف والتطرف) من أن تفهم ما هو مفهوم التمدن والتعايش السلمي وبناء اسس واطر الدولة المدنية القائمة على الاعتراف وقبول رأي الاخر وجودًا وحقوقًا، مما خلق اجواء مرتبكة لدى كل طبقات المجتمع بكل مكوناتهم اضفت اساليب عدم تقبل الاخر لا بل تكفير الاخر دينيا - ايديولوجيا مرة وسياسيا - اجتماعيا مرة اخرى[5].

ان موضوع العنف والتطرف الفكري وما لهذا من تأثير على التعايش السلمي في العراق افرز ما يسمى (بالصراع الهوياتي)، فمنذ تأسيس الدولة العراقية في العام 1921 حتى الان لا يزال صراع الهويات (دينيا وسياسيا) يأخذ منحنيات تبعد اي احتمالية لبناء دولة قائمة على التعايش السلمي الرافض لكل انواع التطرف والعنف. وهنا لابد ان نذكر بأن الظهور الحقيقي للعنف والتطرف الفكري برز وظهر جلياً بعد العام 2003، وهناك اسباب رئيسة مبدأ العنف والتطرف في المجتمع العراقي المتعدد[6]، ومن ثم كان لها اثر بالأخير على هوية الدولة سياسيا ولعل من ابرز تلك الاسباب (التهميش والاضطهاد) المقصود من قبل السلطة على طائفة معينة اتبعت ازاءها طرق العنف بكل اشكالهُ. والمتتبع لنظام الحكم في الدولة العراقية يلحظ بأن أنظمة الحكم المتعاقبة على العراق حاولت بشكل اضعاف وتهميش الهوية الوطنية العراقية، ويعود ذلك الى اسباب تتمثل بالميول الولائي / الحزبي، او تعود لأسباب ربما تكون غير مقصودة يمكن ان نُعزيها الى قلة الخبرة للطبقة السياسية الحاكمة التي تعاقبت على العراق في الجوانب السياسية لاسيما بعد 2003[7]، فالوضع العراقي بكل جوانبه بعد هذا التأريخ لم يشهد تلك الممارسات التي تسعى لـ لم شمل المكون العراقي الا في حالات قليلة وايضا كانت على الاغلب مصلحية ولائية / حزبية اكثر منها عراقية، كل هذا تحت مسميات المصالحة الوطنية.

في الواقع، ان مخرجات أنظمة الحكم التي حكمت العراق قبل وبعد 2003 الى جانب ضعف خبرتها لكسب عقلية وايديولوجيات الفرد العراقي، كانت لها الأثر الدائم على العقلية العراقية بكل توجهاتها السياسية والدينية (باعتبار الدين والسياسة هو من يشكل عقلية الفرد العراقي)، فانصياع عقلية الفرد العراقي الى المذهب دون الولاء الى الوطن جعل منه مواطن ضعيف هش يعتلي الميول التقليدية اعتقاداً مطلقاً منه ان الايديولوجية المذهبية التي يؤمن ويعتقد بها ستقود الدولة التي هو من ضمن افرادها (المحكومة) الى دولة مواطنة (دولة افلاطونية) حقيقية

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

لكنها على العكس تماما حيث الولاءات السياسية تارة والدينية التطرفية تارة اخرى.

ان مدخلات التطرف الفكري والعنف في العراق نتيجة الولاء المذهبي لا الوطني قد افرزت مخرجات (صراعات مقيتة) مما اثر على الهوية الوطنية العراقية، مما آل الى افرازات عكسية اثرت بشكل او بأخر على هيكل الدولة ، حيث تبين ان هناك العديد من الاثار التي قوضت من بناء الدولة في العراق، ولعل ابرز تلك الاثار دخول البلاد في بوادر الصراع الطائفي والقومي نتيجة لتطرف قادة صنع القرار السياسي العراقي واتباع اساليب العنف ازاء المكون الاخر الذي لم يفرز نتائج عكسية افقدت كل الاطراف هويتهم الوطنية العراقية اولا، ومن هشاشة هيبة الدولة نتيجة التدخلات والتحكم الخارجي بالشأن العراقي. اضافة الى ذلك، ذهاب قادة صنع القرار السياسي العراقي باتجاه حليفهم الاقليمي المهيمن والمتحكم بقراراتهم المصيرية فعليا[8]. هذه المعادلة قادت الى تأخر مسيرة البلاد سياسيا واقتصاديا، وبقيت ظاهرة انشغال المكونات المكونة للعملية السياسية تتخاصم فيما بينها من اجل الحصول على منافع سياسية - اقتصادية اخرى على حساب مبدأ المواطنة (الانتماء للوطن) الى جانب سيادة التعصب الطائفي والعرقي والديني والقومي.

ان حالة الصراع السياسي - الاقتصادي والفكري – الديني، خلقت حالتي التطرف بكل اشكاله والعنف بكل مراحله ومخرجاته، حيث نلحظ ان العالم في السنوات الاخيرة تحديداً دبت فيه موجات التوتر أو الاقتتال الداخلي نتيجة التطرف الفكري المتأتي على الاغلب من قوى خارجية لتحقيق اهدفها واجنداتها. العراق ليس لا يختلف عن هذه الدول على الاطلاق، فقد حدثت فيه ومنذ القدم مذابح فردية وجماعية جعلت من العراق في (مرتبة متقدمة) من العنف الدموي بسبب التطرف الفكري والسيطرة والاستحواذ السلطوي[9]. والمتخصص بالشأن العراقي تحديدا في مجال العنف والتطرف وما افرز ذلك يلحظ جلياً المشاهد المروعة من قطع الاعضاء البشرية من ايادي ورؤوس والسن ومشاهد الدفن لانهم خصوم سياسيا او فكريا او مذهبيا نتيجة تعارض افكار الفرد مع السلطة الحاكمة. كل ذلك حدث في العراق منذ القدم وتكرر الوضع في عهد النظام الصدامي الشمولي حيث المقابر الجماعية وما خفي كان اعظم لأسباب تتعلق بالعنف السلطوي والتطرف الفكري والانفراد بالسلطة، وصولا الى احداث 2006 والاقتتال الداخلي بين مكونات الشعب وما نتج من مذابح وانفجارات كان سببها الرئيس تُقتل اذا لم تتبع المذهب المعين او السلطة المعينة، الى ان وصلنا الى ما قامت به ما تسمى بالدولة الاسلمية في العراق والشام من مجاز بحق كل مكونات الشعب العراقي[10]. وهنا لا بد من معرفة تساؤل جوهري يتبادر الى ذهن الى مواطن عراقي ينتمي الى ارض العراق بغض النظر عن انتماءه العرقي او القومي او المذهبي، ما الذي جعلت العقلية العراقية تصل الى هذه المرحلة من العنف الدموي والتطرف الفكري من اجل اقصاء والاقتتال مع الاخر؟ هل ان العراقيون اساساً مجبرون على ذلك ام بالفعل التطرف الفكري والعنف وعدم التعايش السلمي بين مكونات الفرد العراقي هي من اولويات عقلية الفرد العراقي؟

يرى ابرز قادة الفكر السياسي ان من اهم اسباب العنف والتطرف، هو العوامل السيكولوجية حيث الجهل والقسوة والعلاقات المضطربة بين العائلة الواحدة ناهيك عن الاضطرابات النفسية وحالات الفقر السائدة ، لذا نلحظ ان ما سبق ذكره تتميز به اجمالا عقلية الفرد العراقي نتيجة تعاقب انظمة الحكم الشمولية وقسوة السلطة الحاكمة على تلك العقلية ما ادى الى افرازات ومخرجات سلبية جعلت من تلك العقلية المجمعة لكل انواع العنف والتطرف تبعث بوادر ارهاب ديني وسياسي لا بل عسكري نتيجة وجود قادة دينين تمارس الفهم التفسير (الخاطئ) اساساً للأحكام والنصوص القرآنية قد تكون لأسباب تتعلق بالربح المادي او الاعتقاد الخاطئ جراء تكفير الاخر[11]. وهنا لابد ان نشر الى ان (الربح المادي) السريع يعد أحد العوامل الرئيسة للانخراط في العلميات الارهابية، إذ ان هناك

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

اعداداً لا يستهان بها من المرتزقة كان دافعهم الاساس مادي وليس ديني عقائديا. كما لضعف واختفاء (الخطاب الديني) المعتدل تأثير سلبي كبير في اثارة التطرف الفكري - الديني ومن ثم الذهاب نحو العنف والارهاب، حيث رأينا كم ذهب العديد من الشعب العراقي ضحية نتيجة الفتاوى التكفيرية والخطابات الدينية المتشنجة ومن كل الطوائف لأقصاء الطائفة الاخرى[12].

ان مخرجات مما تقدم تقود الفرد الى التخلص من الواقع الذي يعيشه عن طريق التعاون والتشارك مع عقليات وايديولوجيات الافراد الذين يشاركونه الأيدولوجيات والأفكار نفسها من اجل تأسيس استراتيجيات فكرية للتعامل مع ما يعتبرونه في آرائهم عقبة أمامهم والتي على الاغلب تكون سياسات واستراتيجيات الحكومة أو أحد الأحزاب وجماعاتها الاثنية أو التكوينات الاجتماعية الأُخرى المتواجدة في العملية السياسية.

عليه عملية تسييس الأفراد وأيديولوجياتهم ماهي الا نتيجة طبيعية لانخراطهم في (تفاعلات اجتماعية) تخصلهم من الحقبة الماضية التي يعتقدون أنها غير عادلة بالنسبة لهم تارة، وأنها لا تحقق ما يطمحون اليه من تحقيق اهداف سياسية واقتصادية تارة اخرى ، بالتالي هم يسعون إلى تحقيق التغيير عن طريق اتباع اساليب كفها لهم القانون والدستور للتعبير عن آرائهم والاعتراض والاحتجاج بمعنى اخر هم يتجهون الى التغيير بواسطة الطرق السلمية المكفولة دستورياً[13].

أما عملية (اللجوء الى العنف) فهي تعني التغيير الجذري في المعتقدات والمشاعر وايديولوجيات تلك المجموعة من الأفراد، هذا التغيير ينقلهم من العمل المستمر لتحقيق أهدافهم على الجانب السياسي والاقتصادي وحتى الاجتماعي بواسطة الابتعاد عن الأساليب السلمية والذهاب الى انتهاج اساليب الصدام (قد يكون مسلحاً) والعنف والإرهاب بكل اشكالهٌ مما يقود بالسلطة الحاكمة الى اتباع اساليب تصل الى استخدام الادوات العسكرية مما يخلق ويسبب في سقوط العديد من القتلى والجرحى[14]. وهذا ما حدث فعلاً في العراق مؤخراً حيث قاد هذا التحول في سلوكيات وأيديولوجيات الافرار الى تغيير أهداف الافراد حيث الاعتراض على كل السياسات والتشريعات الحكومية القائمة، فانتقلت مطالب الشعب إلى المطالبة الحقيقة (التي غابت منذ 2003) بإحداث تغييرات جذرية ملموسة في أسس المجتمع العراقي وقيمه ونظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية لا بل الثقافية والدينية.

وهنا لا بد من القول إن العوامل السابقة تؤدي الى التحول من تسيس الافكار التطرفية (ايديولوجيا) الى الذهاب الى مرحلة العنف التي بدورها تقود تؤدي إلى التحول من التسييس إلى اللجوء للعنف هي أمر حيوي ليس فقط لفهم أحداث العنف والإرهاب التي تحدث من حولنا وإنما أيضاً لوضع السياسات والبرامج لمكافحتها والتقليل من آثارها.

فإن أي سياسة او استراتيجية (سواء اكانت بعيدة المدة او قصيرة) تقوم بها الحكومة او صانع القرار السياسي اي جهة سياسية عراقية ذات الصلة بمكافحة التطرف او العنف يجب أن تنبني على اساس الفهم الدقيق للأسباب التي تدفع الأفراد والجماعات (فلسفتهم الايديولوجية) إلى انتهاج هذا اساليب العنف والتطرف وما لهذه الاساليب تأثيرات تعود بالسلب على التعايش السلمي في العراق والعوامل الرئيسة المؤثرة عليه، كما يجب ان يكون هذا الفهم هو الضمانة الحقيقية لتحقيق تلك السياسات والاستراتيجيات لأهدافها وغاياتها المنشودة.

يرى اغلب المهتمين الغربيين الأوروبيين والأمريكان المختصين بالشأن العراقي فيما يتعلق بموضوعات العنف والتطرف الفكري وما لهذين من مخرجات قد تكون كارثية، انه لا بد من التصدي بحزم لكل جوانب التطرف سواء الفكري أو الذي يأخذ أشكال مادية قد تسبب الجسد والأموال. لذا تركيز الحكومة العراقية يجب ان ينصب في اتباع استراتيجيات ذات ابعاد تعالج كل الجوانب التي يتسبب بها العنف والتطرف الفكري في العراق، ولعل فكرة تعزيز الحكم الرشيد القائم على السيادة الشعبية والنظام الديمقراطي حيث الادوات الرئيسة للتداول السلمي

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

للسلطة عن طريق الانتخابات العادلة، ينبغي ان تطبق وفق ما أشير لها في المادة (5) من الدستور العراقي للعام 2005، وهنا من الضروري ضمان كل حقوق وحريات الأفراد بشكل عادل ومنصف[15].

الاستراتيجية الاخيرة التي يجب على الحكومة العراقية مراعاتها في القضاء على العنف والتطرف الفكري الذي عصف بالمجتمع العراقي من جهة والدول من جهة اخرى، هي اتباع نظرية الحب والسلام في مكافحة التطرف والعنف عن طريق إدخال البرامج الرئيسة لصناعة السلام (الادوات الدبلوماسية) ودحض كل انواع الحرب في المناهج الدراسية وللمراحل كافة من اجل ترسيخ وتوسيع المبادرات التي من شأنها اشاعة مبادئ حقوق الإنسان والحريات العامة بما يتلاءم وتماسك المجتمع حيث إشاعة روح التسامح والحبة والتفاهم ونبذ كل الصور التي تقود الى العنف[16]. كما ان تحسين التعليم العالي والبحث العلمي فيما يخص المواضيع المتعلقة بالعنف والتطرف له دور كبير في اشاعة وتنمية المهارات المهنية لان الأمم لا تصل إلى المجد إلا بالعلم العمل والاخلاق. عليه المادة (34) من الدستور العراقي كانت قاصرة هي الاخرى عن استيعاب المعنى المتقدم. لذا صار من الواجب ان تؤدي الجامعات (حيث البحوث العلمية والندوات وورش العمل) دوراً ريادياً كبيراً في إشاعة قيم الاعتدال عن طريق غرس القيم السمحة واحترام الرأي المتبادل، كما يجب على يجب على البرلمان العراقي والحكومة ان تبلور وتترجم ذلك عن طريق تشريع القوانين المعتدلة ناهيك عن الأنظمة والتعليمات. كما يجب التأكيد على اعطاء غلبة روح الحوار المتبادل والتفاهم البناء والاحتكام الى القضاء والمؤسسات المختصة ذات العلاقة بإنفاذ القانون وفق ما رسمته المادة (19) من دستور العراق[17]. الامر الاخر هو التركيز على اسلوب الاعتدال في الخطابات السياسية والحزبية عن طريق تفعيل العقوبات الرادعة التي تضمنها قانون الأحزاب العراقي رقم (36) للعام 2015، حيث تم ذكر يم حل الحزب كما يتم إحالة أعضائه إلى القضاء حينما يتم استغلالهم لفرصة العمل الحزبي نتيجة ارتكابهم جرائم تتعلق بالحث على الكراهية والعنف والتطرف[18].

المحور الثاني : اشكالية بناء الدولة العر اقية الحديثة ، قراءة في الاسباب الداعمة

يطرح اصحاب الفكر السياسي الاميركي والغربي المختصين بالجانب السياسي العراقي الى الاتجاه الى مفهوم دولة المؤسسات لمعالجة صراع الهويات في (الناشئ عن التطرف الفكري والعنف) ، حيث تقوم تلك الدولة على حياد الدولة بمختلف مؤسساتها تجاه المواطنين (الشعب) وما يحملونه من هويات متعددة خاصة بهم قد تكون مذهبية (عقائدية) او قومية (لا احد فوق القانون في هذا المجال)، وهنا الفرصة متاحة للجميع بغض النظر عن المذهب او العرق او الطائفة. كما يرى الاتجاه الاخ الى ضرورة طرح مفهوم ما يسمى بـ(دولة الإنسان) لرفض والقضاء على كل انواع العنف والتطرف وتحقيق الاستقرار المجتمعي (التعايش السلمي) في العراق الذي يتميز بتنوع تركيبته العرقية والقومية، وهنا تظهر إنسانية المواطن العراقي المراد تشكيله لتكون الاساس الوطني لحفظ حقوقه وواجباته التي ينص عليها الدستور العراقي[19].

كما ان الآراء المتداولة لكبار الكتاب السياسيين المختصين بالشأن العراقي يرون بأن بناء الدولة بكل مقوماتها، الرافضة لكل انواع العنف والتطرف الفكري، ينبغي أن تعطى الاولوية للهوية الوطنية بعيداً عن الانتماء السياسي / الحزبي. وهذه الحقيقة الواقعية يجب ان يؤمن بها صانع القرار السياسي العراقي كعقيدة دائمة لأنه من دون ذلك لن نتمكن من بناء الدولة الحديثة الرافضة لكل انواع التعصب والتمييز والتطرف[20]. لكن الوضع ومنذ 2003 يُلمح بأن العراق لايزال يعاني من التوجهات الحزبية . والطائفية التي تؤمن بأقصاء الاخرين بكل الوسائل والطرق بعيداً عن بناء الدولة الديمقراطية المدنية التي يحلم بها الفرد العراقي من اجل الانتماء الى دولة المواطنة الحقيقية ذات الانتماء الى الامة / والشعب طالما غيبها حكامها لمدة من الزمن، لا

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

بل ذهب اغلبية من تمسك في السلطة في العراق الى التمسك باحترام الهويات الفرعية المؤمنة بالتطرف الفكري لا الهويات الوطنية.

لذا، ليس من السهل ان العراق الذي حُكم في الماضي القريب من نظام شموالي ديكتاتوري الى نظام متعدد الاحزاب السياسية، كما انه ليس من السهل ايضاً أن تتحول كل الممارسات الدكتاتورية الموروثة في لحظة الى ممارسة ديمقراطية يتكيف معها الشعب في ظل نظام متعدد الطوائف / المذاهب والقوميات يتجه صوت تطبيق شعارات الولاءات الفرعية المذهبية التي في اغلبها تؤمن بكل التطرف الفكري . عليه ومن أجل الوصول الى حالة الديمقراطية لبناء الدولة الحديثة، لا بد من وجود أدوات واستراتيجيات فعلية - حقيقية ذات خطط للتحول الديمقراطي القادر على اعادة بناء دولة المواطنة والانتماء للوطن لا للحزب، ومن ثم لابد من وجود أحزاب سياسية وطنية يمتلك قادتها قرارات مهنية فاعلة تدرك جيدا دورها الحزبي كتنظيم سياسي / وطني قادر على اعادة بناء الدولة ويستوعب اعدائه المعارضين قبل (الاصدقاء المقربين) عن طريق استخدام سياسة الاحتواء والدبلوماسية، والابتعاد عن السياسات السابقة اي سياسات الاقصاء والتهميش السياسي باعتبارها سياسات عنف[21].

وهنا لا بد ان نشير كيف نستطيع بناء دولة ذات مقومات سياسية واقتصادية واجتماعية قادرة على استيعاب روح المواطنة والانتماء بعيدا عن استخدام العنف والتطرف وما لذلك من تأثيرات سلبية على التعايش السلمي في العراق. عليه صار من الضروري على زعماء الاحزاب السياسية المشكلة للحكومة ان يتخذوا من العقلانية منهجاً لعملهم الوطني اولا والسياسي ثانيا، والابتعاد عن استخدام سياسات الضد بطابعها العنيف المتطرف، وهذا ما رأيناه واضحاً عن طريق سياسة التسقيط السياسي بالطرف المقابل عبر وسائل عديدة مختلفة. لا بل الامر اخذ طابعا اخر حيث التناحر السياسي والاقتصادي والتصفية والتشهير السياسي الذي ظهر للعيان داخل المكون (الحزبي والمذهبي) الواحد لغايات تبدو انها قد ذاتية وليست حزبية. فانجرار البعض من الساسة الى الشخصنة السياسية الضدوية والرضوخ للانا السياسية بعيدا عن الحزبية قد تحول دون الوصول النهائي الى التفاهم السياسي المنشود[22]. وهنا يجب على اصحاب القرار السياسي ان يعي المسؤولية السياسية الكاملة التي وكلت اليهم من قبل الشعب، فمن الواجب طرح أسئلة عديدة على انفسهم (اصحاب السلطة) هل حققت أحزابهم غاياتها واهدافها لبناء الدولة بعيدا عن العنف والتطرف والعيش تحت اطر التعايش السمي بعد ٢٠٠٣ ولحد الان؟ وهل حققوا ابسط المقومات الرئيسة لبناء دولة المواطنة والهوية العراقية؟

ان قضية بناء الدولة العراقية الحديثة الكفيلة بأنهاء حالتي العنف والتطرف لاتزال تواجه مجموعة المعوقات يأتي على رأسها تحول مفهوم التعددية الاجتماعية الى خلافات سياسية-اقتصادية افرزت العديد من المشاكل يأتي في مقدمتها ظهور اشكاليات سياسية واقتصادية واجتماعية عجز صانع القرار السياسي عن حلها، كان على رأسها الفقر (العامل المساعد الرئيس للتطرف) وتوفير الأمن والخدمات (الضامن الاساس للرفاهية القادرة على انهاء الصراع والتطرف) وضمان القانون والنظام (القادر على تأسيس مجتمع يؤمن بالسلم والامن ويرفض حالة الحرب) اللازمين لبناء دولة المواطنة ، الى جانب اقامة تشريع اقتصادي حديث يتلاءم مع المرحلة المقبلة مع النهوض تنمية اقتصادية مستدامة تحافظ على الشكل الكامل للدولة المزمع بناءها[23]. ومن المعروف ان هذا السيناريو من الصعب تحقيقه بدون الاخذ بنظر الاعتبار الاستعداد الكامل لبعض الشروط الرئيسة، ومن ضمنها القيام بالإصلاحات السياسية والاقتصادية التوافقية (الديمقراطية) للمحافظة على الثقة الموجودة بين السلطة الحاكمة (الحاكم) والشعب (المحكوم).

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

وتقييما للوضع ككل في العراق، يمكن ان نعزى فشل الحكومة العراقية في بناء الدولة الحديثة وشيوع ظاهرتي التطرف والعنف لأسباب جمة لعل ابرزها الاتي :

1. الفشل الكبير للسلطة في العراق بعد العام 2003 ولحد الان من نشر المبادئ المهمة للعدالة الاجتماعية (القادرة على عدم شيوع ظاهرتي التطرف والعنف)، وجاءت بالبديل المتمثل بمبدأ (التمييز الطائفي والحزبي) عن طريق استمرار فكرة المحاصصة العنيفة– التطرفية بالمجالات السياسية، ما ادى الى بروز سيادة مجتمع دون آخر أو بالأحرى طائفة / مذهب دون آخر[24].

2. ان طبيعة الأحزاب المتحكمة بالسلطة هي من الجانب النظري تدعو الى تطبيق كل مقومات الدولة الحديثة، كالحرية السياسية والاقتصادية والاجتماعية، والعدالة لتطبيق اسس الدولة الديمقراطية، لكنها كواقع تطبيقي ما هي الا ولادة من الأفكار والأيديولوجيات القومية، والدينية / المذهبية الفرعية، التي فرضت وادخلت نفسها بكل قوة على عقلية الفكر السياسي لتلك الاحزاب السائدة. وبالتالي قاد الوضع ذلك الى التمسُّك في زمام السلطة طويلا، والاستيلاء الكلي على أكبر قدر من المنافع والامتيازات التي تتمثَّل في الوزارات السيادية ذات المردود المادي القوي الهائل.

3. ان عقلية اصحاب الشأن الاقتصادي في العراق تمثلت بالتقليدية التي آلت باقتصاد البد الى تدهور هائل وكبير، لاسيما بعد دخول ما يسمى بـ(تنظيم الدولة الاسلامية في العراق والشام) ISIS، الذي كان في الاصل (الاقتصاد) هشاً يعتمد بالأساس على ريع النفط دون تنمية اقتصادية شاملة تتبع خطط انية بعيدة المدى، كان ذلك كفيل لظهور ما يعرف بـ(التقشف المالي) الحكومي، ومن ثم غاب الاصلاح الاقتصادي الشامل عن الحكومة العراقية[25].

4. ظهور أعداد كبيرة من المجاميع المسلحة (المليشيات الخارجة عن القانون) تنتهم اسلوب العنف والتطرف الفكري تعود إلى أحزاب سياسية تهيمن على الواقع العراقي سياسيا واقتصاديا واجتماعيا فدينيا وثقافيا، تتناحر فيما بينها لكسب الفرص والغنائم السياسية والاقتصادية، لا بل البعض من تلك المجاميع تلوح بمظاهر العنف باستخدام القوة العسكرية والتسلط على رقاب الفقراء من الشعب[26]، لذا يندرج ذلك ضمن الاطر الخارجة عن القانون باعتبارها اطراف تستخدم العنف والتطرف العنيف، مما تؤثر بشكل مباشر على العملية الديمقراطية وبناء الدولة في العراق.

5. على الرغم من التجربة الغريبة على المواطن العراقي والدولة بالمجمل، الا وهي الانتخابات الديمقراطية، الا ان تلك الممارسات افضت الى نتائج سلبية عكسية على العملية السياسية في العراق اولا، ومن ثم زعزعة الثقة للمواطن بالحكومة العراقية ثانيا، لاسيما بعد شيوع ما يعرف بـ(تشويه اوجه الديمقراطية) حيث التزوير وسرقة ارادة الشعب الذي يطمح الى بناء دولة، ومن ثم عدم السماح بالتصويت الوطني الحر لأنه كفيل بأنهاء سطوة الاحزاب الحاكمة.

6. افرز النزوح والهجرات الواسعة من جراء الإرهاب لاسيما بعد 2014 عرقلة كبيرة لبناء الدولة المزمع تشكيلها، حيث افرز اوجه جديدة من اوجه العنف والتطرف والابتعاد الكلي عن التعايش السلمي في العراق[27]. كما اننا لا يمكن نسيان التطهر العرقي والطائفي وتصفية الحسابات القديمة التي بدأت منذ العام 2006، إذ شملت محافظات وأقضية نواحي، لا بل تغيرت غالبيتها السكانية من مكون الى مكون اخر تحت مسمى الولاءات المذهبية دون الولاء للوطن / الشعب.

7. ان بروز بوادر حالات العنف المضاد لدى البعض خصوصاً في المناطق التي دخل عليها تنظيم القاعدة عام 2006، ادى الى ظهور حالات تطرف كبير وعنف قلل من ظاهرة التعايش السلمي في العراق، حيث وجدوا اهالي المناطق في التنظيم الارهابي الوسيلة الوحيدة للعمل ضد الحكومة العراقية باعتبارهم المنقذ الوحيد لهم بحكم المذهب والولاء، كما ادى الفشل الحكومي في إعادة تأهيل الضحايا من جراء العلميات الارهابية من حيث

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

التعويض المادي والمعنوي، الى جانب فضلا عن غياب استراتيجية سياسية - اقتصادية لإعادة إعمار منازلهم وقراهم جراء الفساد المستشري لدى قادة تلك المناطق، الى نوع من عدم ثقة تلك المناطق بالحكومة ككل[28].

كل تلك العوامل الانفة الذكر، ادت بالمجمل الى غياب الاستراتيجية العراقية الحقيقية من اجل البناء الواقعي للدولة الحديثة على الاخص بعد التغيير السياسي الذي حصل 2003 للعيش في دولة (المواطنة) ذات الرفاة السياسي والاقتصادي. كما انه لا يمكن أن يحقق الواقع السياسي العراقي بناء الدولة الديمقراطية المدنية الرافضة للتطرف والعنف، الا اذا تم تحديد الهوية الاصلية للدولة (الانتماء للوطن / الشعب)، وتحديد أطرها القانونية والدستورية. كما لا يمكن لهذه الاحزاب السياسية المشكلة للعملية السياسية أن تساهم في بلورة وتعزيز البناء الفكري . الايديولوجي للثقافة السياسية للمجتمع العراقي بعيدة عن الايديولوجية الحزبية والطائفية المذهبية، ما لم يتم تحديد مواقفها السياسية والاقتصادية والايديولوجية ازاء مواقف الاطراف الاخرى، ناهيك عن توحيد خطابها السياسي (التوافقي مع الاحزاب الاخرى المشاركة معها) في المواقف الوطنية بعيدة عن الصراعات السياسية والاقتصادية .

المحور الثالث : الاصلاحات الضرورية لإعادة بناء الدولة العراقية

هناك رأي يقول ان العنف والتطرف في العراق بني على اساس العقلية المتعصبة المتطرفة التي جاءت الى الجمهور من قادتهم، بمعنى ان البعض من افراد (الانصار) الشعب ينقاد وراء وخلف الاوامر الصادرة من قادة الكتل السياسية او الدينية، فتظهر اشكال وانواع العنف هنا وهنا. فالعنف والتطرف في العراق يعود الى تعدد الولاءات والانتماءات المذهبية والسياسية للفرد العراقي، إذ ان الدولة بكل مؤسساتها بنيت على اساس ما افرزه التصارع والتنافس على كل اجهزة الدولة، فالأخيرة في الواقع تحتاج الى استراتيجيات آنية قد تكون قصيرة او بعيدة المدى تُدار من قبل صناع القرار ذات الخبرات السياسية والاقتصادية الى جانب الولاء للوطن لا الطائفة. عليه فأن الوصول الى تلك الاستراتيجيات يتطلب الاعتماد الى ادوات سياسية واقتصادية فعالة تعرف متى / كيف / اين يتم البناء السياسي - الاقتصادي لدولة عاشت تحت سطوة الديكتاتوريات المتعاقبة[29]، لذا ان من ابرز تلك الادوات هو التأسيس الديمقراطي التوافقي (الرافض لكل انواع العنف السياسي والتطرف الفكري) بين الشركاء السياسيين من اجل تأسيس هوية عراقية تطبق اطر الدولة الحديثة، ومن ثم وضع وبلورة الاسس العملية لبناء الدولة على الاصعدة. عليه فأن الشروط الرئيسة الكافلة بقيام دولة عراقية ترفض كل اشكال العنف والتطرف وتجمع كل مكونات الشعب تحت وطأة التعايش السلمي وهي كالاتي :

اولاً : الاصلاح السياسي : يعد الاصلاح السياسي الاستراتيجية الحقيقية لأنهاء نظام المحاصصة الطائفية (المولّد الرئيس للتطرف والتعصب) في تشكيل هياكل الدولة وتأسيس نظام سياسي يحظى بشرعية كاملة من الشعب تبدأ بالاعتماد على نظام انتخابي مقبول من الجميع خصوصاً بعد تدني في نسبة المشاركين في الانتخابات البرلمانية الأخيرة تحديدا، حيث كان نظام المحاصصة دائمًا موجود في المشاهد السياسية العراقية. وما لذلك من تأثير كبيرة على كفاءة عمل المؤسسات الحكومية وتفشي ظاهرتي الفساد الإداري والمالي، إذ بدأت الاطراف السياسية بالعمل لمصالحها الذاتية ولتدعيم مواردها الحزبية.

ومما لا شك فيه ان بناء الدولة وترصين الهوية الوطنية العراقية بحاجة الى قبول مجتمعي، إذ ان أي أنشطة تندرج ضمن نطاق الدولة تقتضي الحصول المطلق على الدعم الكامل والقبول الحتمي من قبل كل القوى السياسية المشاركة في صنع القرار السياسي العراقي التي تجعل اول اولوياتها بناء دولة قوية سياسيا واقتصاديا. هذا الامر يجعل من عملية إعادة بناء الدولة مسألة صعوبة نظرًا لبقاء نظرة الاطراف المعنية بعملية البناء للطرف الاخر نظرة طائفية متعصبة ، فعلى سبيل المثال لا زالت النظرة

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

السنية للقيادات الشيعية المندرجة تحت قيادة الحشد الشعبي بأنها ذات ولاء ايراني الى جانب نظرة الطرف الشيعي الى المكون السني بأنهم ذات ولاءات خارجية قد تكون تركية او سعودية خليجية. لذا التكوين الحقيقي للدولة يجب ان يكون اولا من ضمن اولوياتها ان يمحي تلك الصورة التي تماحك الهوية والنسيج العراقي من اجل الوصول الى دولة الرفاة السياسي والاقتصادي، ومن ثم وضع خطط واستراتيجيات فعالة من قبل صانع القرار تستغل ذلك التوافق لمصلحة البناء التوافقي . الديموقراطي للدولة العراقية.

ومن التحديات الاخرى التي تعيق بناء الدولة / الأمة في العراق هي الخلط الذي يحصل في المجالات الاجتماعية وربطها بالمجال السياسي، لذا صار من الواجب تفريق تلك العلاقات الاجتماعية القائمة على انتماءات الهوية الطوائفية وابعادها جملة وتفصلا عن الامور السياسية للوصول الى اصلاح سياسي شامل غير مؤقت لمرحلة ما[30]. فنزعة الولاء الى الطائفة والمذهب تكون عائقا حقيقيا بوجه شيوع المبادئ الأساسية لتأسيس روح المواطنة والانتماء للوطن وكل شيء يرتبط بالمجال السياسي. لذا لم نلحظ بعد التغيير السياسي في العراق بعد 2003 ان ثمة ملامح حقيقة تعمل على ربط الاوليات الاجتماعية بالسياسية لخلق مخرجات ايجابية للخروج من الازمة، سوى لرجالات دين معتدلين هنا وهناك يؤيدون بشكل كبير دعم العملية السياسية العراقية بالتصالح الحقيقي الباطني وليس الظاهري الوقتي من اجل تقليل الحوافز التي تقلل الطابع الطائفي . المذهبي. وبصراحة تلك الخطوات ستكون طريقة مثالية للتخلص من الهيمنة الولائية لصالح الوطنية بكل مسمياتها دون تجزئة او تفضيل طائفة على اخرى.

تعد أحد أهم الخطوات الرئيسية لبناء دولة قوية هي حصر السلاح في يد الدولة، فمن أهم الفرضيات التي تقوم عليها الدولة القومية هي اعتبارها المحتكر الشرعي لأدوات القمع، لذا يجب تفكيك الفصائل العراقية المسلحة وحصر السلاح في يد المؤسسات الأمنية الرسمية للدولة، ويمكن تبني نموذج الدمج العسكري للمسلحين حيث يستخدم هذا النموذج في الدول التي تشهد تفككًا في جيوشها الوطنية[31]، ويعزز ذلك أهمية الدور الذي ادته تلك الفصائل المسلحة مثل الحشد الشعبي في الحرب على الإرهاب وتحرير الأراضي العراقية من سيطرة تنظيم داعش، وهذه العملية تتطلب صياغة برامج تأهيلية بمدى زمني لكي تصبح تلك المجموعات قابلة للعمل داخل جيش نظامي والخضوع لقيادة موحدة والتخلي عن الولاءات.

ثانيا : الاصلاح الاقتصادي/ انطلاقا من مقولة صموئيل هنتنغتون (الاقتصاد يجر السياسة من ذيلها) ، صار من الضروري اتباع استراتيجيات مقننة لإحداث اصلاح اقتصادي شامل ومحوري ترتكز عليه الدولة العراقية. حيث رأينا بعد 2003 ان من اهم التحديات التي هددت الدولة يعود الى شكلها (الدولة) القائم على بنية شديد المركزية حيث الهيمنة على القطاعات الاقتصادية والسياسية والإدارية كافة ، فرغم اعتماد الدولة العراقية كانت قائمة على اجهزة بيروقراطية ضخمة الا انها في الواقع لم تكن منتجة وتم إفسادها بالكامل ويرجع ذلك لعوامل عديدة تتعلق بشكل واستراتيجيات سياسة نظام الحكم[32]. الى جانب ذلك تم الاعتماد على جهاز أمني ضارب (غير دبلوماسي) للمحافظة على مركزية السلطة (بعيدا عن الشعب) ونظام الحكم القائم فقط. لذا ما نتج عن ذلك نتج هو التوحد الكامل والمطلق ما بين السلطة الدولة بمعنى عدم التمييز والتفريق ما بين الحكومة والدولة ، في حين من المفترض وكما هو متعارف غليه في الانظمة السياسية ان الدولة هي غير الحكومة. فالدولة ككيان قائم هي النظام المدني الذي يجمع ويحدد العلاقات المدنية ضمن اطر وروابط القانونية وهي بالأخير ما يسمى بالمجتمع السياسي المنظّم[33]. عليه الدولة ما هي الا جميع الافراد والهيئات التي تكون المجتمع بكل اشكاله قانونا والحكومة فهي جهار مهمته الامر بمعنى اكثر دقة هي جهاز الآمر يقوم

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

بالإدارة العامة عبر استراتيجيات دقيقة لتنفيذ الشرع الذي يقوم ويرتكز عليه المجتمع المنظّم سياسيا.

مما تقدم نلحظ انه من الواجب معالجة واصلاح الجهاز (البيروقراطي) المتضخم والامني في العراق حيث ان اهم وظيفة لهذا الجهاز هي المحافظة على امن وسلامة الحاكم حتى وان وصل الحد في ذلك الى القمع لان الدولة تمتلك وتحتكر كل الثروات وعوائدها باعتبارها دولة ريعية. ونتيجة لذلك تقوت الدولة بشكل عام على حساب المجتمع لأنها تمتلك هذا الجهاز البيروقراطي المتنفذ، فالمجتمع اصبح هشا ضعيفا افقد الثقة مع السلطة والحكومة والدول وكل من يمثلها، فصارت الدولة وسلطتها هي من تحدد سياسة التوزيع والتخصيص مما نتج عنه حكم تسلطي يمنح ويعطي ويقطع كل الثروات عن الافراد. ومن ثم ارتبطت الثروة بشكل مطلق بالدولة كما وارتبطت المكانة الاجتماعية من اجل الحصول على وظيفة او منصب داخل الدول العراقية بالسلطة ومدى القرابة منها واحزابها وبالنهاية الدولة هي كل شيء ولا شيء يذكر للفرد والمواطنة والشعب[34].

اصبح مما سبق على صانع القرار اعاده توجيه هذا الجهاز البيروقراطي بشكل مستمر في جعل الفرد العراقي راضي ومتقبل عمله وعمل الدولة بشكل عام، عن طريق خلق الثقة بين الحاكم والمحكوم واعادة ايجاد الفرد للمواطن قبل الحاكم حسب الكفاءة والتخصصات بعيدا عن التحزب والتقرب السياسي[35].

هذه الخطوة يجب ان تسبقها خطوة الاصلاح الجذري الكبير المتمثل بوضع الخطط المدروسة لإصلاح مؤسسات ووزارات الدولة بالاعتماد على التوافق الوطني الاقتصادي ومن ثم التوجه للخطوة الاولى الا وهي اصلاح المواطن العراقي. كل هذا سيعمل على اكتساب الدولة شكلها القانوني والسياسي والدستوري والاقتصادي.

وربطا مع ما سبق تحتاج الحكومة الى استراتيجيات وصناع قرار (اقتصاديين) للخروج من الازمات الرئيسة التي تواجه الفرد العراقي، فما رأيناه في الآونة الاخيرة من معاناة للدولة العراقية في مواجهتها للازمات الاقتصادية والاجتماعية الحادة المتمثلة بضعف الخدمات الرئيسة كالكهرباء وتوفير المياه الصالح للشرب لمناطق معينة مع التدهور الحاصل في البنية التحتية للدولة الى جانب ارتفاع معدلات البطالة في البلاد ، يحتم على السلطة الحاكمة ايجاد منافذ حقيقة للتغلب على هذه المشاكل التي تعد الابسط توفيرها للمواطن العراقي لخلق حالة من الثقة حتى لو كانت نسبية بين الحاكم والمحكوم. ورغم كون العراق تعد ثان أكبر مصدر للنفط الا انها لا زالت غير قادرة على توفير ابسط الخدمات للمواطن ، ويرجع ذلك الى حجم الفساد المستشري داخل البلاد. لذا ما حدث مؤخرا في البصرة من احتجاجات يمكن ان يرجع الى عدم قدرة الدولة على مواجهة الفساد اولا وعدم قدرتها لتوفير الخدمات للاختلاف السياسي فيما بينهم ثانيا، ويبدو ان النفور الجماهيري للشعب لم يقتصر على البصرة فحسب بل امتدد الى مناطق اخرى شيعية في جنوب ووسط العراق ، مما يفسر انها تظاهرات ذات صبغة وطنية وليست مظاهرات طائفية او مدفوعة من جهة او تكتل معين وانما كانت ردة فعل منتظرة من شعب انتظر منذ 2003 ولحد الان ولم يحصل على نتائج انتهاء الحكم الصدامي والتحول الديمقراطي. وبما ان الطابع السلمي كان شعار المظاهرات لكن هذا لم يمنع قيام البعض من اتباع المظاهرات من القيام بأعمال عنف تضمنت الاقتحام المباشر لبعض المقرات الحكومية ومقرات بعض الأحزاب السياسية الشيعية المشاركة في الحكم باعتبارهم المسؤول الاول والسبب المباشر لتدهور الاوضاع السياسية والاقتصادية في العراق[36] ، وهذا ان دل على شيء فهو يدل على اليأس والغضب الشعبي الحقيقي، ومن ثم فهي الرسالة التي استقبلتها الحكومة المشكلة اخيراً والقوى السياسية بكل تفرعاتها لتقديم اعتذارات للشعب العراقي المتظاهر، على اثر ذلك قامت الحكومة برفد بعض المليارات في بعض محافظات الجنوب الثائرة لتأهيل مشروعات الطاقة والمياه. هذه الخطوات خلقت العديد من التساؤلات وردود

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

الافعال لدى المواطن العراقي لماذا الحكومة لم تلجأ الى اسلوب الاصلاح الاقتصادي منذ البداية وهل ذلك الاصلاح سيكون كافيا وكفيلا لحل جذري للمشاكل الحالية.

لذا، تعد عملية الإصلاح الاقتصادي ومكافحة الفساد أحد أهم الأركان الرئيسة لإعادة بناء الدولة في العراق و وبالتالي يعزز ذلك من استعادة الثقة المواطنين بالنظام السياسي القائم، هذا الوضع يحتم سياسة خارجية عراقية مستقلة تستفيد وتستغل كل الفرص المتاحة على المستوى الإقليمي والدولي من اجل إقامة وتعزيز مشاريع الكهرباء والطاقة مع الدول المجاورة كإيران أو السعودية ، وايضا لا بد من التوجه نحو حشد وتوجيه كل الأدوات الدبلوماسية للضغط علل إيران وتركيا بخصوص مشروعاتهم المائية التي تقلل الحصص المائية[37]، كما تستحق المرحلة القادمة الدخول في معركة الفساد عن طريق استراتيجيات تدريجية تركز على مكافحة وانهاء أسباب الفساد وملاحقة الفاسدين من اجل منع كل صور الفساد المستقبلي حتى تشعر النخبة السياسية المتبقية بالأمان وتشارك في عملية الإصلاح. كما تتطلب المرحلة القادمة تأسيس برنامج وطني مهمته تعيين الخريجين قدر الامكان وتوفير فرص عمل تتلاءم والسوق واطلاق سراح الشركات العاملة وتشجيع الاستثمارات المباشرة وغير المباشرة عن طريق توفير البيئة الملائمة ، كما ولا ننسى فتح الطريق امام القطاع الخاص ليأخذ دوره في بناء الدولة في الجوانب الاقتصادية.

ثالثا : العدالة والمصالحة الوطنية / ان أحد ابرز سمات النظم السياسية في دول العالم هي قدرة ذلك النظام على الاستيعاب والفهم لمطالب مختلف القوى والجماعات الفاعلة في المجتمع حتى لا تقوم هذه القوى إلى تحقيق مطالبها خارج إطار المؤسسات والشرعية القائمة على نحو قد يؤول الى سقوط النظام القائم، لذا على النظام السياسي في العراق مع (الأغلبية الشيعية الحاكمة) استيعاب حقوق الجماعات السنية والكردية المشاركة في بناء الدولة من اجل تفادي تحول تلك القوى (على الاغلب) الى مجموعات تستخدم الاسلوب والتصعيد العسكري حلا لأنهاء حالة التفرد السلطوي، كما حدث في ساحات الاعتصام في محافظة الانبار مما ادى الى ظهور تنظيمات معادية للدولة ذات اسلوب تطرفي . طائفي مدعوم اقليميا لصعود (داعش)، أو سلوك بعض القوى الفاعلة الى استخدام اسلوب التهديد بالانفصال حلا لأنهاء حالة الجدل السياسي الحاصل كتجربة الاستفتاء الكردي الاخير، كما عملت بعض القوى باستخدام اسلوب الاستقواء بدول خارجية كالسعودية والولايات المتحدة الاميركية لخلق نوع من التوازن مع الاطراف الشيعية التي هي على الاغلب مدعومة ايرانيا وبالذات القوى والجماعات الشيعية المتنفذة[38]. مع ذلك من الضروري ان تفرق الحكومة العراقية بين انصار القوى المعارضة ذات المصالح الوطنية التي تلتقي معهم بالأهداف الوطنية ومع من لا يقدم مصالح الوطن والهوية على الهوية الطائفية والمذهبية خصوصا وان المكون السني تحديدا قد ظلم كثير من قياداته التي لحد هذه اللحظة لم تكن منصفة ازاء المواطن بل على العكس الظلم قد طال حتى النازحين وسرقت الاموال المرصودة لهم.

لذا، فإنه من المهام الملحة والمستعجلة التي يجب على الحكومة العراقية القادمة في عملية إعادة البناء الفعلي للدولة هي استيعاب القوى والجماعات المعارضة من اجل تأصيل الهوية الوطنية كبديل للهوية العرقية . الطائفية. كما يجب على الاطراف الحاكمة أن تتفهم وتدرس معاناة الأكراد الحقيقة منذ عقود ولا ينبغي أن يمتد ويصل الخلاف مع حكومة الإقليم ليشمل عقوبات تفتك المدنيين الابرياء الأكراد في مجالات حيوية مهمة كالتعليم والصحة[39].

عليه على الحكومة المركزية أن تستغل شعور الأكراد الخذلان جراء تنازل الولايات المتحدة الاميركية عنهم في مسعاهم الانفصالي ومن ثم فقدان الثقة بينهم ، ويجب ان تبدأ الحكومة العراقية في اتخاذ خطوات حثيثة لبناء الثقة المفقودة بينهم وبين الاكراد لاسيما المتعلق بالحقوق القانونية والاقتصادية للإقليم ،

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

كإطلاق بعض التمويل لموظفي الدولة من الخدمة المدنية والعمل الجدي وفق استراتيجيات وطنية فيما يخص عملية البدأ بالمفاوضات بشأن السيادة على محافظة كركوك والمناطق المتنازع عليها، كل هذه الخطوات يجب ان تكون متخذه قبل أن يبحث الأكراد عن راعي دولي او اقليمي جديد للضغط على الحكومة المركزية في بغداد[40].

مما سبق نلحظ ان خلاف الاكراد مع الحكومة المركزية ظاهر للعيان ومحدد الا هو الانفصال القومي وهذا الخلاف تمثله قوى سياسية كوردية بارزة ولا نعتقد ان الحكومة العراقية ستكون عاجزة عن حل الازمة كون قيادات الاكراد معروفين وهدفهم معرف وظاهر للعيان. لكن المفارقة التي تحتاج الى جهد كبير من قبل صانع القرار السياسي العراقي هي الخلاف مع الطائفة السنية لان هذه الاخيرة تعاني من تفتت وعدم وجود القوى السياسية التي تتحدث باسمها ككل على الرغم من قيام البعض من القيام بهذا الدور وربما يعود ذلك إلى رفض الاغلبية من السنة العراقيين الاصطفاف وراء الاحتلال الأميركي لانهم لم يتبعوا الأيديولوجية المعادية لصدام حسين ، مما أدى إلى عزوفهم عن المشاركة السياسية في اكثر من مرة بعد 2003، لكن حاليا الوضع مختلف تماما وفكرة التقرب الى الولايات المتحدة الاميركية وغيرها بدأت تدخل عقلية الساسة السنة بل وصفهم البعض بأنهم قوات تحرير لا احتلال ، لذا يجب على الحكومة المركزية استثمار ذلك التغير الايديولوجي لجانبه لأشراك ذلك المكون المهم لبناء الدولة القادمة.

ويمكن القول ان العراق سيخوض في المرحلة القريبة القادمة عدد من التحديات لعل ابرزها المتعلق بهوية الدولة الوطنية وفرص إعادة بناء الدولة الوطنية وسط الصراع الدائر على النفوذ بين قوى الاقليمية والدولية، مما قد يؤدي إلى تبعية العراق إلى أحد الاطراف الرئيسة للصراع (بشكل طائفي)، أو قدرته الذكية (استخدام الدبلوماسية الحيادية) بأتباع مسلك المناورة السياسية مع الأطراف المختلفة من اجل تأمين أكبر قدر من المكاسب السياسية والاقتصادية للدولة العراقية. هذا السيناريو ستتضح ملامحهُ بدءاً من طبيعة التحالف القائد للعملية السياسية والذي سيتمكن من تأمين اكبر قدر من الاصوات (أغلبية برلمانية) الى جانب اعتماد الحكومة القادمة فلسفة دراماتيكية ذكية قادرة على ادرأه الخطوة الاميركية الاخيرة فيما يخص العقوبات الأمريكية ازاء ايران الأخيرة ومدى التزام بها ، وأخيرًا تمتلك القوى السياسية العراقية (العلمانية والمناهضة للسيطرة الإيرانية على العراق) فرصة تأريخيه حقيقية لإعادة بناء الدولة على أسس وطنية تجمع الهوية الوطنية برغم كل التحديات القائمة.

الخاتمة

ادت حالات الخلاف السياسية والاقتصادية في رأس هرم السلطة في العراق، دورها في بلورة حالة من الصراع السياسي بين الاطراف المؤسسة للعملية السياسية، ما افرز ظاهرتي العنف والتطرف الفكري، مما اضعف اطر بناء الدولة بعد 2003، لاسيما بعد الفرصة التاريخية التي جاءت الى صناع القرار السياسي خصوصا بعد زوال النظام الشمولي الصدامي. فكان لهشاشة الدولة في هياكلها المختلفة الدور الاكبر لتحول الولاء الوطني الى ولاء مذهبي فرعي (معتمدا على اشكال العنف والتطرف بكل اشكاله)، جعل من دولة العراق دولة مكونات ومذاهب تتقاسم السلطة، وفقا للمحاصصة الحزبية المذهبية. فبدأت بوادر الضعف في كل المجالات بالاخص الاقتصادية والخدمية، مما زاد من معضلات اسس بناء الدولة الوطنية المزمع تأسيسها، فباتت الدول عاجزة عن تقديم ابسط مقومات الحياة للمواطن العراقي الذي كان ينتظر الدولة الافلاطونية المثالية. فلا وجود للإصلاح السياسي والاقتصادي في ظل دولة المكونات، ولا توجد سياسية موحدة ترسم سلوك الدولة على الصعيد الخارجي. ناهيك عن سوء استخدام الدولة للاستراتيجيات الداخلية التي ترسم بناء الدولة ومن بعدها

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

ترسيخ وتعزيز روح المواطنة والتعايش السلمي. كما ان صانع القرار السياسي العراقي لم يستطع من تشخص حالات الضعف منذ 2003 ولحد الان، فحالات الفساد المالي والإداري تتواجد في كل هياكل الدولة لا بل تزداد تارة واخرى. فالنتيجة الواقعية لبناء تلك الدولة بعيدا عن المثاليات يجب ان تبدأ بالتصالح السياسي بين كل المكونات للقضاء على المدخلات الخاطئة للعملية السياسية الا وهي الارتكاز على الولاء المذهبي، بعدها الخروج الى التركيز على مخرجات فاعلة متمثلة بإرجاع الثقة المفقودة بين الحاكم والمحكوم عن طريق توفير كل الاحتياجات الضرورية بشكل فوري ومستمر لأنه بخلاف ذلك لا وجود لدولة عراقية وطنية ذات هوية ولائية للوطن.

الهوامش :

1 Inati, Shams Constantine, ed. Iraq: its history, people, and politics. Amherst, NY: Humanity Books, 2003. P.P 32-39.

2 Ibid, p 35.

3 Ibid, p 37.

4 ابراهيم حسيب الغالبي ونزيهة صالح، مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا تحديدا)، ط1 ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات، 2013م ، ص 34.

5 Hertzberg, Benjamin. "Rationalism, pluralism, and freedom." Contemporary Political Theory 15.2 (2016):p.p 18-21.

6 Ibid, p 23.

7 Ibid, p 25.

8 Ashcroft, Richard, and Mark Bevir. "Pluralism, national identity and citizenship: Britain after Brexit." The Political Quarterly 87.3 (2016): 355-359.

9 Haddad, Fanar. Shia-Centric State Building and Sunni Rejection in Post-2003 Iraq. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2016. P 24.

10 Ibid, p344.

11 Ibid, p345.

12 Dodge, Toby. "Iraq: A Year of Living Dangerously." Survival 60.5 (2018): p.p 41-48.

13 Ahram, Ariel I. "Sexual Violence, Competitive State Building, and Islamic State in Iraq and Syria." Journal of Intervention and Statebuilding (2018): p.p1-17.

14 Ibid, p5.

15 Kfir, Isaac. "Social identity group and human (in) security: The case of Islamic State in Iraq and the Levant (ISIL)." Studies in Conflict & Terrorism 38.4 (2015):p.p 233-252.

16 Rowe, Cami. "17. Iraq Veterans Against the War:'that whole gender paradigm'." Handbook on Gender and War (2016):p 361.

17 Hayes, Jarrod. "Identity, authority, and the British war in Iraq." Foreign Policy Analysis 12.3 (2016):p.p 334-353.

18 Ibid, p365.

19 Shanks, Kelsey. "The changing role of education in the Iraqi disputed territories: assimilation, segregation and indoctrination." Globalization, Societies and Education 14.3 (2016): p.p 422-433.

20 Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018). P 56.

21 Van Schaack, Beth. "The Iraq Independent Investigative Team & Prospects for Justice for the Yazidi Genocide." (2018).

22 Degli Esposti, Emanuelle. "The aesthetics of ritual-contested identities and conflicting features in the Iraqi Shi'a diaspora: Ritual, performance and identity change." Politics 38.1 (2018): 68-83.

23 Rumelili, Bahar, and Jennifer Todd. "Paradoxes of identity change: Integrating macro, meso, and micro research on identity in conflict processes." Politics 38.1 (2018): 3-18.

24 Hammond, Philip. "Framing post-Cold War conflicts: The media and international intervention." (2018).

25 Karami, Hashem M. "The Political and Social Roots of Terrorism in Iraq (2003-2017)." Researchers World 8.3 (2017): p32.

26 Ibid, p35.

27 Ibid, p 39.

28 د. فتحي محمد فتحي ، مبدأ تحريم اللجوء الى القوة بين الشرعية القانونية والتبريرات السياسية (حالة العراق نموذجا) ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، 2/9.30 (2016) ص ص 434-500.

29 Monten, Jonathan. "Intervention and state-building: comparative lessons from Japan, Iraq, and Afghanistan." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 656.1 (2014): 173-191.

30 Al-Tahmazi, Thulfiqar HM. "Legitimizing ethno-sectarian conflicts for power: Construction of victimhood and disenfranchisement in Iraqi media interactions." Discourse & Society 28.2 (2017): 119-141.

31 Sahu, Priyadarsini. "Systemic Collapse and Rise of Isis in Post-Saddam Iraq." International Journal of Innovative Knowledge Concepts 6.Special: 1 (2018):p.p 79-85.

32 Papagianni, Katia. "State building and transitional politics in Iraq: The perils of a top-down transition." International studies perspectives (2007):p.p 253-271.

33 Bouillon, Markus E. "Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract." International Journal of Contemporary Iraqi Studies 6.3 (2012): p.p 281-297.

34 Georgis, Mariam, and Riva Gewarges. "Violence on Iraqi bodies: decolonising economic sanctions in security studies." Third World Quarterly (2019):p.p 1-21.

35 Ibid, p.p 3-6.

35 Rohde, Achim. "Who Are We? Identity Discourses in Iraqi Textbooks Before and After 2003." Multiple Alterities. Palgrave Macmillan, Cham, 2018. P.P 281-305.

المصادر:

1. ابراهيم حسيب الغالبي ونزيهة صالح، مستقبل العراق في خضم التحولات الاقليمية (سوريا تحديدا)، ط1 ، مطبعة الساقي ، مركز العراق للدراسات، 2013م ، ص 34.

2. فتحي محمد فتحي ، مبدأ تحريم ال لجوء الى القوة بين الشرعية القانونية والتبريرات السياسية (حالة العراق نموذجا) ، مجلة جامعة تكريت للحقوق ، 2/9.30 (2016) ص ص 434-500.

3. Ahram, Ariel I. "Sexual Violence, Competitive State Building, and Islamic State in Iraq and Syria." Journal of Intervention and Statebuilding (2018):1-17.

4. Al-Tahmazi, Thulfiqar HM. "Legitimizing ethno-sectarian conflicts for power: Construction of victimhood and disenfranchisement in Iraqi media interactions." Discourse & Society 28.2 (2017): 119-141.

5. Ashcroft, Richard, and Mark Bevir. "Pluralism, national identity and citizenship: Britain after Brexit." The Political Quarterly 87.3 (2016): 355-359.

6. Bouillon, Markus E. "Iraq's state-building enterprise: State fragility, state failure and a new social contract." International Journal of Contemporary Iraqi Studies 6.3 (2012): 281-297.

7. Georgis, Mariam, and Riva Gewarges. "Violence on Iraqi bodies: decolonising economic sanctions in security studies." Third World Quarterly (2019): 1-21.

8. Degli Esposti, Emanuelle. "The aesthetics of ritual-contested identities and conflicting features in the Iraqi Shi'a diaspora: Ritual, performance and identity change." Politics 38.1 (2018): 68-83.

9. Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018). P56.

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705

(ISIL)." Studies in Conflict & Terrorism 38.4 (2015): 233-252.

21. Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An international historical sociology of State (de-) formation in Iraq." Journal of Historical Sociology 31.1 (2018): 6-24.

22. Monten, Jonathan. "Intervention and state-building: comparative lessons from Japan, Iraq, and Afghanistan." The ANNALS of the American Academy of Political and Social Science 656.1 (2014): 173-191.

23. Papagianni, Katia. "State building and transitional politics in Iraq: The perils of a top-down transition." International studies perspectives 8.3 (2007): 253-271.

24. Rohde, Achim. "Who Are We? Identity Discourses in Iraqi Textbooks Before and After 2003." Multiple Alterities. Palgrave Macmillan, Cham, 2018. 281-305.

25. Rowe, Cami. "17. Iraq Veterans Against the War:'that whole gender paradigm'." Handbook on Gender and War (2016): 361.

26. Rumelili, Bahar, and Jennifer Todd. "Paradoxes of identity change: Integrating macro, meso, and micro research on identity in conflict processes." Politics 38.1 (2018): 3-18.

27. Sahu, Priyadarsini. "Systemic Collapse and Rise of Isis in Post-Saddam Iraq." International Journal of Innovative Knowledge Concepts 6.Special: 1 (2018): 79-85.

28. Shanks, Kelsey. "The changing role of education in the Iraqi disputed territories: assimilation, segregation

10. Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018).

11. Dodge, Toby. "Iraq: A Year of Living Dangerously." Survival 60.5 (2018): 41-48.

12. Haddad, Fanar. Shia-Centric State Building and Sunni Rejection in Post-2003 Iraq. Washington, DC: Carnegie Endowment for International Peace, 2016.

13. Hammond, Philip. "Framing post-Cold War conflicts: The media and international intervention." (2018).

14. Hayes, Jarrod. "Identity, authority, and the British war in Iraq." Foreign Policy Analysis 12.3 (2016): 334-353.

15. Herbert, Siân. "Who are the Elite Groups in Iraq and How do they Exercise Power." (2018). P.P 33-37.

16. Hertzberg, Benjamin. "Rationalism, pluralism, and freedom." Contemporary Political Theory 15.2 (2016):p.p 18-21.

17. Inati, Shams Constantine, ed. Iraq: its history, people, and politics. Amherst, NY: Humanity Books, 2003. P.P 32-39.

18. Karami, Hashem M. "The Political and Social Roots of Terrorism in Iraq (2003-2017)." Researchers World 8.3 (2017): p32.

19. Kaya, Zeynep. "Resilience policy and internally displaced women in Iraq: an unintentionally flawed approach." (2018).

20. Kfir, Isaac. "Social identity group and human (in) security: The case of Islamic State in Iraq and the Levant

extremism of the political decision-maker according to sectarian (ideological) affiliation, not the homeland, and moving away from loyalty to the homeland and moving towards sectarian components that believe in violence and ideological extremism, which greatly affected peaceful coexistence. Violence and extremism became the ones controlling the building of the state along with the ruling parties that believe in revenge and regional loyalties.The article attempts to find solutions that believe in building a modern state that includes ensuring peaceful coexistence away from violence and intellectual extremism, in addition to believing in citizenship and belonging. The research also dealt with the problem of state building after 2003, in addition to the most important foundations and rules that ensure the success of building the Iraqi state, and perhaps the most prominent of these foundations are political reform and the end of political and partisan bias resulting from the extremism of the ideas of the leaders of the blocs forming the government.

Keyword : Violence in Iraq, ideological extremism in Iraq, nation building, peaceful coexistence.

and indoctrination." Globalization, Societies and Education 14.3 (2016): 422-433.

29. Van Schaack, Beth. "The Iraq Independent Investigative Team & Prospects for Justice for the Yazidi Genocide." (2018).

37 Kaya, Zeynep. "Resilience policy and internally displaced women in Iraq: an unintentionally flawed approach." (2018). P 23.

38 Herbert, Siân. "Who are the Elite Groups in Iraq and How do they Exercise Power." (2018). P.P 33-37.

39 Dodge, Toby, et al. "Iraq synthesis paper: understanding the drivers of conflict in Iraq." (2018).

40 Matin, Kamran. "Lineages of the Islamic State: An international historical sociology of State (de-) formation in Iraq." Journal of Historical Sociology 31.1 (2018): 6-24.

Violence and intellectual extremism and their impact on peaceful coexistence and state-building in Iraq after 2003

Abbas Jaber Abdullah

Abstract:

Indeed, ideological extremism and violence lead to a political and economic conflict between the parties responsible for the governance of Iraq. This is the weakest framework for building the state, especially after the historical opportunity that came to the political decision-maker, especially after the end of the totalitarian regime (dictatorship) era in 2003. The fragility of the Iraqi state played a major role in turning to the

DOI:10.52113/uj05/022-15/2689-2705